

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون



الجلسة ٤٢٤٤

الأربعاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٢/٤٥
نيويورك

الرئيس: السيد لافروف (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

الأرجنتين السيد إستريميه

أوكرانيا السيد كوتشنسكي

بنغلاديش السيد أمين

تونس السيد الشواشي

جامايكا السيد وارد

الصين السيد وانغ ينغفان

فرنسا السيد تكسيرا دا سلفا

كندا السيد هاينيك

مالي السيد كاسي

ماليزيا السيد حسمي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إلدون

ناميبيا السيدة أشيبالا - موسفي

هولندا السيد فان والصم

الولايات المتحدة الأمريكية السيد روزنستوك

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا (S/2000/1105)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting

.Service, Room C-178

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا

(S/2000/1105)

الرئيس (تكلم بالروسية): يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن فيما بينهم، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

”يرحب مجلس الأمن بتقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا (S/2000/1105) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ويؤيد التوصيات الواردة فيه. ويلاحظ بوجه خاص ما تراه البعثة من حاجة إلى أن يكون ثمة وجود دولي قوي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، بغية تحقيق جملة أمور من بينها توفير المساعدة المالية والفنية والأمنية، ويتفق على أن التخطيط لمثل هذا الوجود ينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذه المسألة في تقريره العادي المقبل إلى مجلس الأمن.

”ويشيد مجلس الأمن بعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويرحب بوجه خاص بإنشاء المجلس الوطني في تيمور الشرقية، ويشدد على أهمية المضي في العمل على الانتقال نحو الاستقلال، بما في ذلك وضع جدول زمني وآليات للدستور والانتخابات. ويؤكد ضرورة إيلاء

الاهتمام العاجل للإسراع بتدريب شرطة تيمور لوروسي واجتذاب ما يكفي من الموارد لتطوير النظام القضائي. ويلاحظ ما يراه الممثل الخاص للأمين العام من ضرورة إعمال مزيد من المرونة في استخدام الموارد المقررة.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحل مشكلة لاجئي تيمور الشرقية الموجودين في تيمور الغربية. والمجلس، إذ يقر بالجهود التي بذلتها حكومة إندونيسيا حتى الآن، يعرب عن اعتقاده بوجوب اتخاذ عدد من الخطوات الإضافية، ومن بينها:

”(١) اتخاذ إجراء حاسم لترفع سلاح الميليشيا وحلها ووضع حد لأنشطتها، بما في ذلك فصل قادة الميليشيا عن اللاحثين في تيمور الغربية والتعجيل بتقديم مرتكبي الأعمال الإجرامية للمحاكمة. ويرحب المجلس بالخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا حتى الآن ويحثها على إحراز مزيد من التقدم في سبيل القضاء على ممارسات التهريب داخل المعسكرات؛

”(٢) اتخاذ إجراء لإفساح المجال أمام وكالات الإغاثة الدولية للعودة إلى تيمور الغربية، وهذا بدوره يستوجب ضمان أمن الموظفين. ويتطلع المجلس في هذا السياق إلى أن تجري مناقشات بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة بشأن الترتيبات الآيلة إلى تيسير إجراء عملية تقييم مدروس للحالة الأمنية في تيمور الغربية. وينبغي أن يتم ذلك وفقاً للطرائق المعتادة التي يلجأ إليها مكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة.

أفراد حفظ السلام، ويطلب اتخاذ إجراء في هذا الشأن والشروع في وقت مبكر في محاكمات المتهمين بقتل العاملين الإنسانيين.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية العلاقة الثنائية القائمة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا. ويؤكد المجلس الحاجة إلى تسوية المسائل العالقة المتصلة بسداد معاشات الموظفين المدنيين السابقين والترتيبات المقترحة للعبور بين جيب إيكوسي وبقيّة منطقة تيمور الشرقية. وهو يشجع في هذا الصدد إحراز مزيد من التقدم في الحوار بين حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

”وسوف يقيي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره المستمر“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2000/39.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

”(٣) اتخاذ إجراء من أجل تحسين تدفق المعلومات على اللاجئين. ويحث المجلس حكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين على العمل معا من أجل وضع استراتيجية إعلامية تتيح للاجئين أن يتخذوا قرارا عن علم بشأن مستقبلهم؛

”(٤) إجراء عملية تسجيل للاجئين تتسم بالموثوقية وغياب الطابع السياسي وتتمتع بإشراف دولي، وذلك بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة اتخاذ تدابير من أجل معالجة أوجه القصور في إقامة العدل في تيمور الشرقية. ويرحب المجلس باتخاذ تشريع إندونيسي لإنشاء محاكم مخصصة لحقوق الإنسان. وهو يؤكد أيضا ضرورة مثول مرتكبي الهجمات العنيفة في تيمور الشرقية والغربية أمام العدالة، بمن فيهم مرتكبو الهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة، ولا سيما عمليات قتل ثلاثة عاملين إنسانيين وفردين من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. وييدي أسفه لعدم القبض على مرتكبي عمليات قتل